بقرسمي واقول فيه كلام لانه ان امكنه جعله صفة المعنى حقيقة كما يأبه الاستاذ
لا كزيكن او يعتبر صفته له مزغير الوجه بحال المتعلق مراد العلامة انه يعتبر الحذف
من حيث انه ترك الدال ويعتبر كونا لمعنى متروك الدال وبتبعيته يعتبر من حيث هو مبدء
كون الفعل متروكا فان اراد تخلية العلامة فلا يخفى ما فيه جليتا مل انتهى وكتبه
قوله جليتا مل يعنى ان اراد المحقق تخليص المعنى او رد اعلى من زعم انه كلى صفة
حقيقة فلا كلام معه وان اراد انه اعتبر فى العلامة بقيده بحيث يجوز ان يكون
العلامة ما ذكر نا لا ما حمل هو عليه انتهى قال سم وفى تعبير قول المصنف احوال
اللغة العربية خطاب ما نقله العلامة عن المحقق جليتا مل قوله ولا يكون من
المسئلة كذا قرأ موضع القز قوله بل هى امور متعاونة الخ هذا مبنى على انها
لغائية حتى ان التاكيد عبارة عن ايقاع ان وتبعه ان كسير عار ظا لكلام مضلع
كونه ذا تيا له بل مقارنا له والجواب ان التحقيق انها امور معنوية كما هو سبيل
به شرح العوايد قوله والجواب ان رعاية ذا لها مما راة خال عن شرح العوايد انما
لها هو الجواب اذا بحث به العز عن تباع على الوجه الاتم لانه المقصود بالوصف
العربى مخصص ويجوز تقييد المحمول بما يخصه جلا ان البحث عن افادة الخواص والخاصة
لا يلائم اطلاقها على غير العربى قوله والحصر حصر للكلى به الجزئيات اى الكلى
الاجزاء كما ادعاه الشارح ووجه ذا لزام المنحصر جينيذ البعض وكل ما يلزم
لها بواب الثمانية بعض موجب فيسقط الخطاء الكلى به الجزئيات ولقائل ان يقول انما
اذا اريد بالبعض بعضه الكلى اما اذا اريد به جملة المخصوصة المعينة
الواقع كان الحصر للكل به الاجزاء كما قاله الشارح جليتا مل قوله واجيب بان
من تبعيضية نظر آ الى ان حمل كثير من افراد الجواب عدم كونه آ خطاء من الخطاء الكلى
الجزئيات اللازم على كون من تبعيضية انما يكلم منه دفع ما قد يرد على كونها تبعيضية من
به الاجزاء فاز هذا الجواب انما يكلم منه دفع ما قد يرد على مسا بله والخاصة
ان الجواب الثانى مبنى على المعانى لا بعضه لا حقيقة كل على مسا بله والخاصة
ان المحشى اورد على تقرير البعضية اشكالا لم يجب عنه واجاب عما اشكال الم يرد

تامل وقد يقال نسخ كثير منه ذا الاول يستفاد من قوله لانه المقصود هو صاحب
العلم والخاطر ان توجيه كون من تبعيضية نظرا الى ان علم المبادى والموضوعات يجيء
العلم وتوجيه كون الحصر حصرا الكلى به الاجزاء كون المقصود هو المسا بل وابتناء ذا لما
ذكره الفناوى بقوله ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقا
والمعنى جميع المقصود الغير بعض من علم المعانى المتنا ول بوجه من التغليب والتسا
محو مر اشياء التلاثة والمبادى والموضوعات لا ستغنى الكلام ايضا انتهى قوله
وانت خبير بانه لا يلائمه الخ اى بل الملائم ان تخ هذه المذكورات بيما سوى الا
صول الملكة لانها مدار العلم على هذا التفسير وما المانع ان يقال التعريف باعتبار
المقصود قوله وصلة المقصود محذوفة بيه انه يلزم ان تخرج قلة انواع عن
البقية اذ المسلم مزايا المقصود من الشئ خارج عنه فانه يلزم حمل الخاص على العام
بقوله القز اما على علم المعانى وهو لا يجوز قوله فلا ينافيه انها تقلوا الخ فانه يأبه ان
حمل النسبة على النسبة الحكمية وهو المتباء ر من قول الشارح وهو تعلق احد
الشيئين بالاخر وكون قيامها بالموجود الكلى به الخ لان مناها ان يتصور ها العقل
وتحاصورتين فيه وانما قلنا لان مناها قد تكون من قول الشامل والمجنون والنائم والنا
سابق كلام كما به المقول لما شعور لواحد منهم فلا تكون قابلة بنفسه وكذا
اذا اريد بها ايقاع وانتزاع باعتبار قيام النسبة مكلفا بالنصر او بحسب
الظاهر او المراد قيامها قولا المانع قوله لا كون نقل عنه به الحاشية انما تاطة
اذ الذى به الحاشية بناء على ان المراد بالنسبة به الخبرا يقاع النسبة او انتزاعها
وان اقرب مثلا لطلب الضرب مراجع الفناوى يكلم لذا قولا ولعل حينيذ يكون
النسبة بين الكرمين تعلقهما بهما او باعتبار ان تعلقهما بينهما وبين انه على ما
به الحاشية من تفسير النسبة يكون قوله تعلق احد الكرمين بالاخر على المسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى قابلة باحد الكرمين لا غير قال سم وتقرير هذه المسامحة
ان قوله تعلق الكرمين اوجاب باعتبار ما من شانه تعلق احد الكرمين اوانتزاعه
مثلا قوله هذا مبنى على ان المتعارف رجوع الخ به حاشية الملا الخطايية ما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)